TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/EM.5/L.1
15 September 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية**
**اجتماع الخبراء المعني بتكتيل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تنميتها**
**جنيف، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨**
**البند ٣ من جدول الأعمال**

## دور هياكل الدعم - العامة (الوزارات والحكومات والوكالات المحلية) والخاصة (كرابطات الأعمال التجارية) - في تشجيع ومساندة تكتيل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تنميتها، بما في ذلك إستجابة السياسات العامة لمشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل

**الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها**

١- أعاد اجتماع الخبراء التأكيد على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلى إسهامها الحيوي في العمالة والنمو والتنمية. وأقر أيضاً بأن العولمة جلبت معها بيئة تنافسية جديدة، ومن ثم اعتبارات جديدة تستلزم من الشركات في جميع أنحاء العالم قدرة دائمة على المنافسة والتعاون.

٢- ولاحظ الخبراء أن التكتل ظاهرة من ظواهر التنمية الصناعية، تهيئ بمرور الوقت لعدد من الشركات في فرع معين وفي موقع معين إمكانية إعادة الهيكلة والنمو. ويجذب أي تكتل ناشئ شركات إضافية إليه لليسر الذي تتاح به عن طريقه المدخلات والآلات والعمالة المؤهلة.

٣- ويشير الخبراء أيضاً إلى أن التكتلات العاملة على تكثيف التعاون بين الشركات، وبين الشركات والمؤسسات، نادرة جداً، ولا سيما في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. ولكن هذا النوع بالذات من التكتلات هو الذي يوفر مزايا محددة وفرصاً للنمو. وتملك المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل أي

تكتل يضم شركات متعاونة فرصة أكبر للمنافسة على الصعيد الدولي وللنفاذ إلى السوق العالمية. وتندمج التكتلات غالباً في شبكات وطنية ودولية تتمم التكتلات المتركزة مكانياً.

٤- وناقش الخبراء أهمية التكتيل والتشبيك في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الدور الحيوي الذي يمكن أن تقوم به الحكومات على كافة المستويات، ورابطات الأعمال وسائر مؤسسات الدعم، ومنها المؤسسات المالية والتعليمية، والمنظمات غير الحكومية، منفردة ومجتمعة، في مساعدة التكتلات والشبكات على النحو الدائم. ووجه الخبراء التوصيات المذكورة أدناه إلى لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

٥- وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة التي تواجه معظم البلدان الأفريقية، وباعتبار الأهمية الكبرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، فيوصى بشدة بأن تولى الفعاليات المحلية والوطنية والدولية اهتماماً وعوناً خاصين لتشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لضمان التنمية المستدامة في القارة.

**توصيات موجهة إلى الحكومات**

٦- يرجى من صانعي السياسات في كافة المستويات مراجعة سياسات بلدانهم التقليدية في مجال التنمية الصناعية، سواء ما تعلق منها بالصناعة التحويلية أو الخدمات، وإعطاء أولوية مناسبة لجهود تشجيع التكتيل والتشبيك واعتبارهما يكونان استراتيجية فعالة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٧- يرجى من الحكومات المركزية، خاصة في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية، مواصلة التركيز على خلق بيئة اقتصادية كلية تمكينية، وصياغة إطار قانوني وتنظيمي موات، وتوفير البنى التحتية والخدمات الأساسية، ومنها التعليم، لتشجيع التكتل والتعاون بين الشركات. ويرجى منها أيضاً أن ترسي الأساس لمستوى مناسب من اللامركزية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، وفي تدابير دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها.

٨- يرجى من الحكومات، ومن الفعاليات غير الحكومية وشراكات القطاعين العام والخاص، أن تستهدف تقوية عوامل التوطين لا المادية فحسب وإنما المعنوية أيضاً بصفة خاصة، من مثل تحسين قدرات الإدارات المحلية على العمل والإستجابة، وتوفير الخدمات الحقيقية، وتدعيم الوسط الابتكاري بما يؤدي إلى إيجاد روابط إيجابية داخل الاقتصاد المحلي وإلى زيادة القدرة على نقل المهارات والتكنولوجيا. وهذا المنهج كفيل، في رأي الخبراء، بأن يساعد أيضاً في علاج مشكلة رداءة الروابط الأمامية والخلفية وانخفاض مستوى نقل التكنولوجية والمهارات.

٩- ونظراً لأهمية اكتساب ونشر المعلومات والمعارف في نمو التكتلات الدينامية، فينبغي اتخاذ تدابير لتحسين تبادل المعلومات ونقل المعارف عن طريق مبادرات من مثل تبادل العاملين بين الشركات، والجامعات والمدارس المهنية والتقنية، والإفادة من البرامج الخارجية التي تعدها الجامعات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تبادل البيانات الأساسية والرصد والخبرة.

١٠- ولما كان الأمر سوف يقتضي صياغة وتنفيذ تدابير تحث على تكتيل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي والإقليمي، فينبغي للحكومات أن تشجع وتمكّن مؤسسات المستوى الأوسط (من مثل الرابطات التجارية والفنية والمهنية، والمنظمات غير الحكومية، ونظم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة) من القيام بدور نشط في تشجيع عمليتي تشبيك وتكتيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من مساعدة الشركات، كل على انفراد.

١١- وقد برهنت الحاضنات التجارية، ومراكز الابتكار، وحظائر التكنولوجيا على فعاليتها في خلق مشاريع ناجحة، وفي تنشيط الاقتصاد، وفي جلب منافع أخرى، ولذا فإنه ينبغي أن تتكفل الجامعات وشراكات القطاعين العام والخاص وسائر الوكالات بإقامتها وفق شروط مناسبة. ويرجى من الحكومات النظر في دعم مراكز تنمية الأعمال هذه. وينبغي الحرص على تشغيل هذه التنظيمات بكفاءة.

١٢- ويشدد الخبراء على الفائدة المرجوة من قيام شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص تساعد على بلورة رؤية إنمائية محلية وعلى تنفيذ أعمال تفضي إلى تحقيق هذه الرؤية في الواقع. ومن هنا، فإن الخبراء يشجعون الحكومات على كافة المستويات على التحاور والتشاور بصورة مستمرة وفعالة مع القطاع الخاص في عملية صنع السياسات. للمنافسة وللسلوك التعاوني الذي يحسن الكفاءة والقدرة التنافسية.

١٣- وينبغي للحكومات أن تسعى إلى تحقيق التوازن بين السياسات الحافزة للمنافسة وللسلوك التعاوني الذي يحسن الكفاءة والقدرة التنافسية.

**توصيات موجهة إلى الحكومات، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني**

١٤- ينبغي تغذية روح القيادة والثقة، لما لها من دور حاسم وفعال في عمليتي التشبيك والتكتيل، من خلال برامج ابتكارية تركز على تجميع حشد فعّال من منظمي المشاريع الملتزمين والديناميين.

١٥- ويجب ألا يغيب عن البال ضرورة صياغة السياسات والبرامج على نحو يلائم مرحلة التطور التي يمر بها التكتل أو الشبكة أو المشروع، ولذا يرجى من الحكومات ومن المجتمعين الدولي والمدني تشجيع عمليتي تكتيل وتشبيك المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تدابير منها:

- تهيئة فرص التشبيك بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مثل الحلقات الدراسية والمعارض، والجولات الدراسية، وتبادل العاملين)؛

- وضع كتيبات، تستقي مادتها من خبرات وتجارب الهيئات ذات الصلة، عن كيفية إنشاء وإدارة رابطة مهنية، أو حاضنة تجارية، أو مركز ابتكاري، أو قرية إنتاج للتصدير، أو منطقة اقتصادية خاصة، على أن يؤخذ في الاعتبار مرحلة التنمية والتنوع الثقافي؛

- تشجيع التعاون فيما بين موردي الخدمات، وتلافي الافراط في عرض خدمات تنمية المشاريع وتداخلها؛

- النهوض بنظم الدعم وإعانتها بالمال جزئياً في البداية، خاصة عندما تتجه إلى الابتكار وخلق المشاريع.

١٦- وينبغي للهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف:

- أن تشجع التشبيك وتبادل المعلومات دورياً عن برامجها ومشاريعها؛

- أن تعمل معاً على زيادة التعاضد بين برامجها، وخاصة بين البرامج التي توفر خدمات مالية والبرامج التي توفر خدمات غير مالية.

١٧- ويقتضي الأمر الآن من الوكالات المسؤولة أن تتحقق من فعالية تكلفة برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة البديلة. ويجب تقييم هذه البرامج استناداً إلى مؤشرات متفق عليها من مثل التأثير، والاستدامة، وقابلية التكرار، وترقية المهارات، والروابط، والتأثير على المشاريع التي تتلقى مساعدة مباشرة وسواها من المشاريع، ومؤسسات المستوى الأوسط، وحلقات الوصل بين دوائر الأعمال والحكومة.

**توصيات موجهة إلى الأونكتاد**

١٨- ينبغي للأونكتاد أن يعد دراسة عن الحوافز غير الضريبية المبتكرة التي يمكن استخدامها في حفز التكتيل، وتشجيع الاستثمار، وإنشاء روابط إيجابية داخل الاقتصاد المحلي، وزيادة نقل المهارات والتكنولوجيا.

١٩- ونظراً لأهمية إشاعة ثقافة الابتكار داخل الشركات، يوصي الخبراء أن يعمل الأونكتاد مع سائر وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخ) على تحقيق المزايا المرجوة من برامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة التكميلية.

٢٠- ونظراً لأهمية حسن الاختيار بين خدمات تنمية المشاريع، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بالاشتراك مع لجنة الوكالات المانحة المعنية بتنمية المشاريع الصغيرة، بدراسة منهجيات التقييم وأن يشير على الحكومات بمناهج التقييم المناسبة في مختلف الظروف. وفي هذا السياق، يرجى من الأونكتاد أن يتخذ إجراء بشأن التوصية الصادرة عن اجتماع الخبراء المعني بأدوار وتفاعلات القطاعين الحكومي والخاص في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٧.

- - - - -